

متابعة ■ تنتهي اليوم المهلة التي منحتها «حملة رفع سنّ الحضانة لدى الطائفة الشيعية» لإطلاق سراح فاطمة حمزة، الأم المسجونة منذ خمسة أيام بسبب رفضها التخلي عن ابنها. الحملة تسعى إلى توسيع نطاق القضية عبر التركيز على مطلب رفع سنّ الحضانة، وهي استقطبت الكثير من النساء في اعتصام نفذته السبت الماضي، بحافى ذلك ناشطات علمانيات يناضلن من أجل قانون مدني للأحوال الشخصية يساوي بالفعل بين النساء والرجال

قضية فاطمة حمزة:

حرك من أجل رفع سنّ الحضانة



كسر اعتصام السبت حاجز الخوف من السلطات الدينية (هادي المسك)

هديك فرفور

عندما سُئل القاضي في المحكمة الجعفرية، جعفر كوثراني، عن الحكم الذي قضى بإعطاء حضانة طفل فاطمة حمزة لزوجها، أجاب: "قدرها أنها جعفرية، وليس كل الأحكام حلوة، فهناك أيضاً الأحكام المرة". أول من أمس، وقفت الكثير من الأمهات "الجعفريات" أمام المجلس الشيعي الأعلى رفضاً للقدر المجحف الذي يفرضه قضاء الشرع. بعضهن، وجدن أنفسهن مُجبرات على الصراخ والقول إنهن مؤمنات وملتزمات بدين يُقر لنا بأن الجنة تحت قدميها، على حدّ تعبير إحداهن. أردن الردّ على كل من يُكفرهن ويتهمهن بالتظاهر "ضد الله"، فاستجمعن الكثير من العبارات والنصوص الدينية التي تعترف لهن بواقع مُغاير عن ذلك الذي ترسيه المحاكم الشرعية، المليئة فساداً ومحسوبية، وفق ما رددت بعضهن باكيات.

الاعتصام التضامني الذي شاركن فيه تلبية لدعوة الحملة الوطنية لرفع سنّ الحضانة عند الطائفة الشيعية، فضح الكثير من المآسي والحالات المؤلمة. اتجهت إحدى الأمهات الليافعات مندفعة نحو المجلس، كانت تصرخ باكياً، تشكو



كان «انصار» النسويات العلمانيات مع الناشطات المتدينات لافتاً



من تعرضها للسجن لمدة شهر ونصف لأنها رفضت التخلي عن حضانة ابنها أيضاً. لم تكن وحدها من شكها الظلم، امرأة أخرى كانت تتكلم مع "الإعلام" وتروي كيف أنها حُرمت رؤية أولادها خمس سنوات، بعدما تمكّن الأب من الاستحصال على قرار قضائي سمح له بالسفر مع الأولاد. "التصويب" على المجلس، كان هدفاً واضحاً: المطالبة برفع سنّ الحضانة لدى الطائفة الشيعية.

متابعة

المحاصصة في مستشفى «البوار»: الخازن يزبح البون

زميله النائب السابق منصور البون. استمرت المماطلة حتى بداية الشهر الماضي، إذ صدر عن مجلس شوري الدولة قرار بـ«وقف تنفيذ» قرار وزير الصحة بتعيين اللجنة، استناداً إلى اعتراض قدامه عازار بحجة الضرر المعنوي الذي الحق به. طوال تلك الفترة، كان أندره قزيلي رئيس اللجنة، وجورج دغفل مدير مكتب العماد ميشال عون في كسروان، لا يبارحان الوزارة للمطالبة بتطبيق القرار، واستمر الأمر على حاله حتى يوم الجمعة، مع توجه مدير العناية الطبية في الوزارة جوزف حلو، ورئيس دائرة المستشفيات الحكومية أنطوان رومانوس، إلى المستشفى لتنفيذ القرار، بتكليف

يفرض القانون، أولاً بسبب تمثيلات الطريرك بشاره الراعي بالإبقاء على المجلس السابق برئاسة شربل عازار، وثانياً نتيجة ضغوط مارسها النائب السابق فريد هيكال الخازن الذي لم يحصل على حصة في اللجنة كما

لهم بعد افتتاحه منذ خمس سنوات، فكانوا يفضلون اللجوء إلى مستشفى فنورين الحكومي أو تحمّل وزير الفاتورة الاستشفائية المرتفعة في المستشفيات الخاصة.

تسلم اللجنة مهامها يأتي في سياق إعادة ترتيب وضعية هذا المرفق العام بعد انتهاء صلاحية مجلس الإدارة السابق المعين منذ عام 2008.

في تموز الماضي، صدر القرار رقم 1338 عن وزير الصحة العامة وأثل أبو فاعور، القاضي بتعيين لجنة مؤقتة لتسيير إدارة المستشفى إلى حين تعيين مجلس إدارة ومدير ومفوض حكومية وفق الأصول. لكن لم يتوجه أحد من وزارة الصحة لإتمام عملية التسليم والتسلم، كما

فيقيا عقيقي

حركة الوافدين إلى مستشفى «فتوح كسروان الحكومي» في البوار، الجمعة الماضي، كسرت الهدوء المخيم على هذه المؤسسة العامة منذ سنوات، نتيجة فقدان سكان المنطقة الثقة بها، وتراجع خدماتها مع الوقت، حتى باتت تستقبل 30 مريضاً كحدّ أقصى في أسرته التي تتخطى المئة. هذه الحركة واكبت عملية التسليم والتسلم بين مجلس الإدارة السابق واللجنة الجديدة المكلفة بتسيير أعمال المستشفى، في خطوة يعول عليها أبناء كسروان، الذين لم يستفيدوا كثيراً من الخدمات التي كان من المفترض أن يقدمها المستشفى

غاب عازار وكل أعضاء مجلس الإدارة عن التسليم والتسلم

